

الإقطاعات وآليات الاستقطاب السياسي

قراءة في موقف السلطة من منح الإقطاعات في عصري الأيوبيين والمماليك

إعداد

د. مصطفى على إبراهيم دويدار

دكتوراه تاريخ اسلامي كلية الآداب _ جامعة طنطا

المستخلص:

يأتي نظام الإقطاع كأحد أبرز النظم السسيو – اقتصادية والتي تماست فيها إشكاليات مجتمعية مع قضايا اقتصادية وفي الخلفية من هذا مؤثرات سياسية مما كان لهذ النظام الأثر الأكبر إبان فترة الدراسة ، وفي حقيقة الأمر فإن كلمة إقطاع فتجمع علي إقطاعات، وهي من المصدر أقطع ويقال أقطعه أرض كذا يقطعه أقطاعاً، واستقطعه إذا طلب منه أن يقطعه، والقطعية الطائفة من أرض الخراج ، بطبيعة الحال فقد وظف سلاطين المماليك الإقطاعات من أجل الاستقطاب السياسي و، أو كسب الولاء أو في أحيان أخرى شراء الذمم ، لقد كان من أهم دواعي الإقطاع ما ذكره المؤرخون، من أنه، كان يجري توزيع الأقطاعات عادة عند وصول السلطان إلي العرش، وذلك لاجتذاب عددًا كبيرًا من المماليك إلي جانبه، أو تجنباً، لوقوع الفتن الداخلية، وكذلك عندما يقوم أحد الأمراء بتدبير المملكة نظراً لصغر سن السلطان، بالإضافة إلى انحلال الإقطاع لوفاة المقطع ،وفي الأخير فإن هذا النظام الإقطاعي كما كانت له آثار إيجابية للسلاطين في الواقع السياسي فإنها أثرت بشكل كبير على زيادة أحوال الفقراء فقراً ، وساهمت في إزكاء الهبات الشعبية التي كان مردها إلى المظالم المختلفة التي اقترن بها حكم المماليك ، ويكمن السبب الحقيقي في الوضع الاجتماعي الذي انحدرت إليه الطبقات الدنيا في ظل المجتمع الإقطاعي الذي تضمن كل أنواع العسف والقهر لهذه الطبقات، وترجع الأسباب المباشرة إلى كثرة الغلاء والقحط الذي كثيراً ما تتعرض له هذه الطبقات الفقيرة الكادحة.

الكلمات الإفتتاحية: الإقطاع، السلطة، الأيوبيين والمماليك.

الإقطاعات وآليات الاستقطاب السياسي

قراءة في موقف السلطة من منح الإقطاعات في عصرى الأيوبيين والمماليك

يأتى نظام الإقطاع كأحد أبرز النظم السسيو - اقتصادية والتي تماست فيها إشكاليات مجتمعية مع قضايا اقتصادية وفي الخلفية من هذا مؤثرات سياسية مما كان لهذا النظام الأثر الأكبر إبان فترة الدراسة ، وفي حقيقة الأمر فإن كلمة إقطاع فتجمع علي إقطاعات، وهي من المصدر أقطع ويقال أقطعه أرض كذا يقطعه أقطاعاً، واستقطعه إذا طلب منه أن يقطعه، والقطعية الطائفة من أرض الخراج^١.

الإقطاع اصطلاحاً :

هو جزء من الأراضي يمنحه السلطان لمن يرغب من أتباعه، حيث اعتبرت الأرض ملكاً للسلطان وجنوده، وكانت الأرض في مصر تنقسم إلى سبعة أقسام: هي ١- قسم يجري في ديوان السلطان، وهو ثلاثة أقسام: منه ما يجري في ديوان الوزارة، ومنه ما يجري في ديوان الخاص، ومنه ما يجري في الديوان المفرد، ٢- قسم أقطعه السلطان للأمراء والجنود، ٣- قسم جعل وقفاً على الجوامع والمدارس والخوانك وعلى البر وعلى ذراري واقفي تلك الأرض وعتقائهم، ٤- أرض الأحباس، وتجري أرضها بأيدي قوام يأكلونها، إما عن قيامهم بمصالح مسجد أو جامع، وإما يكون لهم في مقابل عمل، ٥- ملك يباع ويشترى ويورث ويوهب لكونه اشترى من بيت المال، ٦- قسم لايزرع للعجز عن زراعته، فترعاه المواشي أو ينبت فيه الحطب ونحوه، ٧- قسم لايشمله ماء النيل، فهو قفر، ولا يزال كذلك، ومنه ما كان عامراً ثم خرب^٢.

^١ الرازي: مختار الصحاح، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م ، ٥٤٣؛ الفلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ١٤ جزء ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ومذيبة بتصويبات واستدراكات وفهارس تفصيلية مع دراسة وافية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، مع مراعاة أن الأجزاء الأول والثاني والثالث ، تحقيق محمد حسين شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م ، ح١٣، ص١٠٤.

^٢ الخوارزمي: مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٩م، ص٨٦؛ الماوردى: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، مكتبة ابن قتيبة الكويت، ١٩٨٩م ، ص٢٤٨؛ إبراهيم طرخان: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص٦٣ ، ٦٤ ، ٤٧٢؛ عادل عبد الحافظ: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ج٢، ص٢٢١؛ على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الأجزاء من ١ : ١٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٠ - ١٩٨٧م) والأجزاء من ١٤-٢٠ ، طبعة بولاق ، ١٣٠٦هـ، ج١٢، ص٧٨؛ البيومي إسماعيل: إقليم البحيرة في الروك الصلاحي والروك الناصري كما ورد في قوانين الدواوين والتحفة السنوية، بحث منشور بمجلة الإنسانيات، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، فرع دمنهور،



ويرتبط بالإقطاع وظائف هامة أبرزها الحاجب : هو من يقوم بالنظر بحكم الشرع في المخاصمات بين الأجناد واختلافهم في أمور الإقطاعات، ومن أعماله أيضا النظر على صندوق المال الذي يُجمع من جهات لِيُفرق على الأرامل والفقراء^١.

هذا ويعتبر نظام الإقطاع الزراعي من أهم السمات التي تميز بها العصرين الأيوبي والمملوكي حيث كان المورد الأول لإيرادات الدولة، فكان علي المزارع أن يدفع الضريبة السنوية المفروضة علي الأرض التي يقوم بزراعتها، فيقوم المقطع - وهو من كبار السكان الذين تُوجر لهم الأرض بصفنتهم " متقبلين " أو ضمان " - باستقطاع النسبة المطلوب منه ودفعها لخزانة الدولة لقاء استغلالها^٢ ، ونظير فرض بعض الضرائب عليها مثل ضريبة المكوس^٣.

أبرز أنواع الإقطاع :

إقطاع الاستغلال :

وهو هذا النوع الذي ارتبط بالنظم الحربية التي كانت سائدة في العصرين الأيوبي والمملوكي، وذلك منذ أن لجأ السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إلي نظام الإقطاع الحربي لتغطية نفقة الجيش، حيث أصبح الإقطاع في مصر الشام، في عصر الأيوبيين ومن بعدهم المماليك، يمثل دخل سنوي للأمير أو الجندي بما يعادل رتبة الحربية^٤، لذلك كان على الأمراء، أن ينهضوا بما يوزع عليهم من إقطاعات، للإنفاق علي كتائبهم الحربية^٥. وقد جرت العادة أن يقوم السلطان باستعراض عسكر كل شخص من الأمراء علي انفراد، ويسأله عن حاله، وعن

^١ السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق محمد علي النجار وآخرون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٤٨م، ص٤٠، ٤١؛ ابن كنان: حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق: عباس صباغ، دار النفائس، بيروت، ١٩٩١، ص١١٩.

^٢ سعيد عاشور: الأيوبيين والمماليك في مصر والشام، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٦، ص١٧٤-١٧٥؛ الفلاح والإقطاع في عصر الأيوبيين والمماليك، بحث ندوة الأرض الفلاح في مصر علي مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤، ص٢١٢؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، جزء١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣م، ج١، ص١١٣-١١٤؛ محمد محمود إدريس: تاريخ الحضارة الإسلامية، العصر الفاطمي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٥٠.

^٣ هي ضريبة تفرض على الإنتاج وعلى السلع الواردة والصادرة الموجودة في المواني وكانت تفرض في العصر المملوكي على كل البيوت والحوانيت أو الخانات أو الحمامات والأفران والطواحين، والبساتين، والمراعي، ومصائد الأسماك، والمعاصر، والدجاج، والأغنام، والجاموس والبقر، ذلك ولأن هذه المكوس ليست شرعية فقام سلاطين المماليك بإلغائها، كذلك كانت تفرض على أصحاب الإقطاعات وموظفي الدولة. محمد قنديل: التعريف بمصطلحات صبح الأعشى للقلقشندي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠، ج١٥، ص٢٢٥؛ ٤٥٩؛ ومن الجدير بالذكر فقد كان بعض من المتحولين إلى الإسلام يتحايل ليخفف عبء ضريبة الجوالي عن بني دينه القديم من النصارى، فقاموا بتوزيع الجوالي في الإقطاعات، مما تعسر على الجباة جبايتها مما جعل بعض الأمراء مضطراً أن يقبل ضريبة قيمتها أربعة دراهم فقط بعدما كانت ستة وخمسين درهماً. انظر: النويري: نهاية الأرب، ج٣٠، ص٣٢٠ - ٣٢١.

^٤ السيد الباز العريني: المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧م، مصر في عصر الأيوبيين، ألف كتاب الأول، العدد ٢٦٩، القاهرة، ١٩٦٠م، ص١٧١.

^٥ سعيد عاشور: الأيوبيون والمماليك، ص١٧٨.



متحصل إقطاعه، وعن علومه الحربية وحيله السياسية^١، ومما لا شك فيه أن الفرسان والأمرء، كانوا من أهم المستفدين من هذا النظام، على أساس أنهم يمثلون غالبية الجيش الأيوبي، حسبما نقل المقرئزي: عن القاضي الفاضل، فكان راتب الفارس الواحد منهم يتراوح ما بين "سبعمئة إلى ألف مائة وعشرين وما بين ذلك"^٢.

والمقصود بالإقطاع في هذه الحالة، كل ما يتحصل من غلة نقدًا وعينًا، من الأراضي الزراعية، أو جهة من جهات الإيراد، وهو ما يعرف عند الفقهاء بإقطاع "الاستغلال" فقد أجازوا إعطاءه لأهل الجيش، نظير ما يقومون به من الأعمال الحربية، وهناك رأي أن البويهيين كانوا أول من بدأوا نظام الإقطاع العسكري، وأن السلاجقة اتموا ما بدأه البويهيون في هذا المجال^٣.

الإقطاع العسكري المملوكي:

هو ما يتحصل من الأرض من غلة أو مال بالإضافة إلى إنتاجية بعض القطاعات الأخرى التي تجري عليها المكوس والضرائب وكانت كثيرة، والضرائب المملوكية نوعان: أموال خراجية وكانت تؤخذ على الأرض الزراعية، وأموال هلالية وهي ما تدفع شهرياً، وقد بني الإقطاع العسكري أساساً ليكون مكسباً للأمرء، من أجل الإنفاق على أنفسهم وإعالة ممالئهم، ولكن الإقطاع لم يكن وراثياً، لذلك لم يهتم الأمرء بتلك الاقطاعات أو بتحسينها أو تطويرها، بالإضافة إلى عدم السكن فيها مع إرسال مندوبين عنهم لرعاية شئون أملاكهم، وكان هؤلاء المندوبين يتوسلون شتى أنواع الظلم لاستخراج ما كان يحق لأسانذتهم عند الفلاحين بالإضافة إلى عائدات اختصوا بها لأنفسهم، لذلك عاش الأمرء في رفاهية وبحبوحة من المال، وكان ذلك على حساب استنزاف الفلاح التي كانت حياتهم لا تطاق^٤.

إقطاع التملك:

ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام، هي: (موات، وعامر، ومعادن)^٥. والموات، هو ما كان عامراً،

^١ المقرئزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقرئزية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت)، ج ١، ص ٨٦.

^٢ المواردي: الأحكام السلطانية، ص ١٦٧-١٦٩؛ الباز العريني: الممالئك، ص ١٦٨؛ محمود نديم: الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي البحري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٥٦.

^٣ عبد الكريم عبده حتاملة: نظام الأراضي في المجتمعات الإسلامية. مجلة الدارة، العدد الرابع السنة ١٩٩٤، ص ٨٠.

^٤ النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، الجزء الأول، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الجزء ٢٦، تحقيق محمد فوزي العنتيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م)؛ الجزء ٢٧، تحقيق سعيد عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م)؛ الجزء ٢٨، تحقيق محمد أمين ومحمد حلمي محمد احمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م)؛ الجزء ٢٩، تحقيق محمد ضياء الدين الرئيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م)؛ الجزء ٣٠، تحقيق محمد بعد الهادي شعيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م)؛ الجزء ٣١، تحقيق الباز العريني، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م)، ج ٨، ص ٢٢٨، ٢٤٥؛ المقرئزي: الخطط، ج ١، ص ٢٩٦، ٣١٨.٣٠٤؛ أشتور: ال التاريخ الإقتصادي، ترجمة: عبد الهادي عبلة، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥، ص ٣٧١-٤٠٨؛ السيد الباز العريني: الممالئك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧م، ص ١٦٨؛ أنطوان خليل ضومط: الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٩٩-١١٨، ١٣٣-١٣٤.

^٥ المواردي: الأحكام السلطانية، ص ١٦٤.



فتخرب وصار عاطلاً، أو أنه كان موثقاً فلم تجر فيه عمارة، ولا يثبت عليه مالك، ويجوز للسلطان أن يقطع لمن يحييه ويعمره^١ والعامر هو الذي لم يتعين مالكوه، ويصبح في حكم الوقف المؤبد^٢، أما إقطاع المعادن، فالمقصود به البقاع في جواهر الأرض، ومنها الظاهرة كالمح والنفط، وهي كالماء لا يجوز إقطاعه، والناس فيه سواء، ومنها الباطنة، وهي ما لا يصل إليها إلا بالعمل، كالذهب والفضة وغيرها^٣.

مراسيم ديوان الإقطاع :

أمدنا القلقشندي عن صورة المرسوم الذي يصدر من ديوان الإقطاع ولدينا العديد من الأمثلة علي ذلك، فكان السلطان يصدر الأمر إلي ناظر الجيش^٤، الذي يكتب ورقة تعرف بـ " المثال " بحيث يترك الثلثين من أعلاها بياضاً، ويكتب في اليمين ما صورته: " خبز فلان المتوفي إلي رحمة الله تعالى " أو " المرسوم ارتجاعه " أو " المنتقل لغير " ونحو ذلك، فتكون كلمة " خبز " سطرًا، وباقي الكلام تحته سطرًا. وتحت ذلك ما صورته: " عبرة كذا وكذا ديناراً "، وفي الجهة اليسرى: " باسم فلان الفلاني " ثم يصدق عليها بكلمة " يكتب " ثم يكتب تحته ناظر الجيش: يمثل المرسوم الشريف " °، كما أورد القلقشندي صورة أخرى لما يكتب في الطرة والمتن ذكر ذكر فيها :-

" ثم يكتب الوسط سطرًا واحداً بالقلم الغليظ: " والعدة " تحته بالقلم الدقيق " خاصته، " حسب ما يكون في المربعة " ° وذلك يوضح أن إقطاع الأمراء يكون علي حسب ما تحت قيادته من الفرسان، حيث كان مباشر الجيش يطلب من دواينهم أوراقاً بعدد أجناد كل أمير، حيث كان يكتب في كل منشور، ما استقر عليه عدد الأجناد ومثال ذلك " والعدة خاصته ... " °.

الروك ومسح أراضي الإقطاعات بين العصريين الأيوبي والمملوكي :

كان هناك نظام عرف باسم الروك^٨، وعلى الرغم من أن ابن أبيك يذكر أن الأمير بهاء الدين

^١ الماوردي: المصدر السابق، ص ١٦٤؛ محمد إدريس: تاريخ الحضارة، ص ٤٩.

^٢ محمد محمود إدريس: تاريخ الحضارة، ص ٤٩.

^٣ الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ١٧٠.

^٤ ناظر الجيش هو الذي يتحدث في أمر الجيوش وضبطها، وله التحدث في أمر الإقطاعات بمصر والشام، والكتابة بالكشف عنها ومشاورة السلطان عليها وأخذ خطة: وهي وظيفة جليلة رفيعة المقدر، وديوانها أول ديوان وضع في الإسلام في خلافة عمر بن الخطاب سنة ٢٠هـ/٦٤٠م، ولناظر الجيش أتباع بديوانه، يوليهم السلطان، ومنهم صاحب ديوان الجيش وكتابه وشهوده، أما عن ما يلتزم به ناظر الجيش، فعليه تجريد من يرى فيه الكفاية والقدرة وعليه توزيع التجريدات علي حسب كفاية المسلمين. السبكي: معيد النعم، ص ٣٣؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ح ٤، ص ٣٠ - ٣١؛ ج ٥، ص ٤٦٥.

^٥ القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٥٣ - ١٥٤.

^٦ القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٥٩.

^٧ النويري: نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٣٤٥.

^٨ الروك مصدر الفعل الثلاثي روك، وهي عملية مسح الأراضي الزراعية، وفك الزمام، وتعديل الخراج، وقد تمت هذه العملية في مصر الإسلامية عدة مرات، وأشهرها في عصر المماليك الروك الحسامي، الذي أجراه حسام الدين لاجين، والروك الناصري، الذي أجراه الناصر محمد بن قلاوون، وقيل إن الروك كلمة قبطية أصلها رويقة، وقد أصطلح على استعمالها للقيام بعملية قياس الأرض بالحبل، كما أن كلمة روش مشتقة من اللفظ الديموطيقي " روح " ومعناها تقسيم الأرض. النويري: نهاية الأرب، ج ٣١ تحقيق الباز العريني، ص ٣٤٥ هامش ٣؛ أبو



قراقوش الأسدى هو الذي رآك الديار المصرية^١. ومن الواضح أن بهاء الدين قراقوش، كان لديه من الخبرة ما يؤهله لهذه الأعمال، فقد وكل إليه السلطان صلاح الدين القيام بكشف القصر الفاطمي، كما وكل إليه الملك العزيز بن صلاح الدين شد الأموال بالدواوين بالإضافة إلى شد الذكوات، فصار إليه شد المال^٢. إلا أن أشهر روك حدث في مصر، هو الروك الحسامي، الذي أجراه السلطان حسام الدين لاجين سنة ٦٩٧هـ/١٢٩٨م، والروك الناصري الذي أجراه الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م^٣. والروك الحسامي، الذي باشر تنفيذه بهاء الدين قراقوش الظاهري^٤، مع الأمير بدر الدين بيليك الفارسي الحاجب بعد أن ندبهما لعمل ذلك^٥.

وقد بدأ العمل في هذا الروك، في اليوم السادس من جمادى الأولى سنة ٦٩٧هـ/ ١٢٩٨م، وذلك لتعيين إقطاعات الأمراء، وأخباز الحلقة والأجناد وجميع عساكر مصر^٦. فتوجه الكشف، إلى جميع أقاليم الوجهين القبلي والبحري، ومسحوا البلاد مساحة روك، وحرروا الجهات وعادوا^٧

المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٩، تحقيق محمد رمزي، ص٤٢ هامش ١؛ سعيد عاشور: العصر المماليكي، ص٤٤٣؛ محمود نديم: الفن الحربي، ص٢١٦.

^١ ابن أبيك: كنز الدرر وجامع الغرر، الأجزاء ٧، ٨، ٩، الجزء السابع: الدر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب "تحقيق سعيد عاشور، مطبوعات المعهد الألماني للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٧٢م، ج٧، ص٤٢.

^٢ المقریزی: السلوك، ج١، ق١، ص٦٦، ١٦٢.

^٣ تفاصيل ذلك في: المقریزی: الخطط، ج١، ص٨٧؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٩، ص٤٢-٤٣؛ سعيد عاشور: العصر المماليكي، ص٤٤٣؛ محمود نديم: الفن الحربي، ص٥٨-٦٢.

^٤ هو الأمير بهاء الدين قراقوش الظاهري، ويعرف بالبريدي، وكان يشغل وظيفة مشد الصحبة، وقد وكل بعقاب الوزير صاحب شمس الدين محمد بن عثمان بن أبي الهيجاء التنوخي، المعروف بابن السلعوس، وقيل إنه ضربه ألفا ومائة مقرعة. النويري: نهاية الأرب، ج٣١، ص٢٧١، ٣٤٦؛ المقریزی: السلوك لمعرفة دول الملوك، أربعة أجزاء في ١٢ قسم، الجزء الأول والثاني تحقيق محمد مصطفى زيادة، والجزء الثالث والرابع تحقيق سعيد عاشور (دكتور)، بإشراف لجنة التأليف والترجمة والنشر ثم مركز وتحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنوات (١٩٣٤ - ١٩٧٣م)، ج١، ق٣، ص٨٤٤؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٨، ص٥٣-٥٤، ٩١.

^٥ النويري: نهاية الأرب، ج٣١، ص٣٤٥-٣٤٦؛ المقریزی: السلوك، ج١، ق٣، ص٨٤٤؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة ج٨، ص٩٠-٩٣. هو بدر الدين بيليك الفارسي الحاجب، وهو غير الأمير بدر الدين بيليك بن عبد الله المحسني الحاجب المعروف بأبي شامة، المتوفى بالقاهرة سنة ٦٩٥هـ/١٢٩٦م، ذلك لأنه شارك في الروك الحسامي سنة ٦٩٧هـ/١٢٩٨م. أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٨، ص٧٩؛ المنهل الصافي، ج٣، ص٥١١.

^٦ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة ج٨، ص٩٠.

^٧ النويري: نهاية الأرب، ج٣١، ص٣٤٦، والكشاف جمع لكلمة كاشف، وهو الذي كان يطلق عليه والي الولاية، وكان يوجد بالوجهين القبلي والبحري كاشفان، ولما استقرت النيابة بهما جعل للوجه البحري كاشف من أمراء الطبلخاناه، يتحدث في بلاده ما عدا عمل البحيرة لقربه من نائب الوجه البحري، وجعل كاشف آخر من رتبته لعمل الفيوم، واقتطع من والي وأضيف إليه عمل البهنسا أيضا. وسائر الوجه القبلي أمره راجع إلى نائبه،



‘ وانتهى العمل من هذا الروك فى يوم الاثنين ٨ رجب سنة ٦٩٧هـ / ٥ فبراير ١٢٩٨م^١ ولعل اختيار الأمير بهاء الدين قراقوش الظاهرى يدل على تميزه دون أمراء عصره فى هذا المجال، وأنه كان لديه خبرة فى نظام الأراضى وتوزيع الإقطاع على الأجناد.

السلطة وتوظيف الإقطاع بغرض الإستقطاب :

بطبيعة الحال فقد وظف سلاطين المماليك الإقطاعات من أجل الإستقطاب السياسى و، أو كسب الولاء أو فى أحيان أخرى شراء الذمم ، لقد كان من أهم دواعى الإقطاع ما ذكره المؤرخون، من أنه، كان يجري توزيع الأقطاعات عادة عند وصول السلطان إلى العرش، وذلك لاجتذاب عددًا كبيرًا من المماليك إلى جانبه، أو تجنبًا، لوقوع الفتن الداخلية، وكذلك عندما يقوم أحد الأمراء بتدبير المملكة نظرًا لصغر سن السلطان، بالإضافة إلى انحلال الإقطاع لوفاة المقطع^٢.

ويمكننا أن نستطلع هذه الإشكالية مبكرًا ، فعلى سبيل المثال نجد أن العادة قد جرت منذ خلافة المعتصم العباسى (٢١٨- ٢٢٧هـ / ٨٣٣- ٨٤٢م) أن يقوم الخلفاء العباسيون بإقطاع مصر للقادة الأتراك، الذين يفضلون الإقامة فى بغداد ويرسلون من يقوم بالأمر نيابة عنهم، لقاء أن يحمل إليهم هؤلاء النواب الأموال ويدعون لهم كما يدعى للخليفة على المنابر؛ وسبب ذلك أن هؤلاء القادة كانوا يهابون الدسائس التى تحاك ضدهم إذا ما ابتعدوا عن بلاط الخليفة ، كما أن الخليفة نفسه كان يفضل بقاءهم إلى جانبه حتى لا يفكروا فى الاستقلال بأقاليمهم^٣.

ومهما يكن من أمر فقد كان الأيوبيون، منذ عهد السلطان صلاح الدين، يقومون بتربية جماعات من الصغار تربية فائقة، وهؤلاء المماليك أيضا مثل أقرانهم فى العصر الفاطمى، كانوا يجلبون إما من أسرى لحروب أو عن طريق الشراء، أو من أبناء الإماء، حيث كانوا يعدون للقتال، وتعدّد عليهم الآمال الكبار فى إحراز النصر، لذلك حرص الأيوبيون على تعليمهم فن القتال، فإذا ما بلغوا سن الرشد أجريت عليهم الجامكيات "الرواتب"، وأقطعت الإقطاعات الواسعة كل حسب درجته^(٤). ويرجع اهتمام الأيوبيين بهؤلاء المماليك الصغار إلى اعتماد الجيش الأيوبي فى المقام الأول على نظام الفروسية، لذلك دأبوا على شراء المماليك الصغار من

وللجيزة كاشف يتحدث فى جسورها وسائر متعلقاتها ولا يتعدى أمره إلى غيرها من النواحي. القلقشندى: صبح الاعشى، ح٤، ص٢٥، ٦٥.

^١ ابو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٨، ص٩١.

(أ) النويرى: نهاية الأرب، ج٨، ص٢٠١، ٢٠٩، ٢٤١؛ ابن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق

محمد مصطفى ، خمسة أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٢-١٩٨٤م)، ج١، ق١،

ص١٣٠، ١٣٩، ٢١٢، ٢٨٠، ج٢، ص٣، ١٦، ٢٣، ٢٤١؛ الباز العرينى: المرجع السابق، ص١٨٨.

(ب) البلوى: سيرة أحمد بن طولون، تحقيق محمد كرد على ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩م ،

ص٣٢-٣٣ ؛ سيدة كاشف: مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى نهاية الدولة الإخشيدية ، موسوعة تاريخ

مصر عبر العصور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣، ص١٣٣.

(٤) وليم الصورى: الحروب الصليبية ، أربعة أجزاء ، ترجمة حسن حبشى الهيئة المصرية العامة للكتاب

(١٩٩١-١٩٩٥م) ، ج٤، ص٢١٩ ، وقد ذكر ابن ممتى أن الأجناد من الأتراك والأكراد والتركماني

كان دينارهم الإقطاعى دينارا واحدا، بينما الكتامية والعساقلة ومن يجرى مجراهم على عادة الأجناد

المصريين دينارهم نصف دينار، ويتضح من هذا أن إقطاعات الجند فى زمن الأيوبيين كانت تقدر حسب

مكانه المماليك وجنسياتهم. (ابن ممتى: قوانين قوانين الدواوين ، جمعة وحققه عزيز سوربال عطية ، مكتبة

مدبولى ، القاهرة، ١٩٩١م ، ص٣٦٩).



الرقيق الأبيض، واتخذوا منهم قوة يعتمدون عليها في تثبيت حكمهم، وفي حروبهم الداخلية والخارجية^(١).

وتذكر النصوص أن السلطان صلاح الدين الأيوبي أحضر سائر أهله، ومنحهم الإقطاعات بمصر^(٢).

وفي ذات السياق فقد وجدت الإقطاعات الكثيرة في عهد الملك الكامل فقد أقطع الملك الكامل أخاه الملك الأشرف موسى بعض الإقطاعات في مصر^(٣)، كما أقطع الملك الكامل ابن أخيه

(١) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٦، ص٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٠؛ سعيد عاشور: العصر المماليكي، ص٤٤؛ الباز العريني: الفارس المملوكي، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية التاريخية، العدد ٥، سنة ١٩٥٦، ص٤٨.

من الثابت تاريخياً أن الأيوبيين ساروا على نهج السلاجقة في الإكثار من المماليك الأتراك واستخدامهم في الجيش، وكان جيش صلاح الدين يتألف من عدة فرق معظمهم من الأكراد من الأمراء والمماليك مثل النورية نسبة إلى نور الدين محمود، والأسدية نسبة إلى أسد الدين شيركوه عم صلاح الدين وعدتهم خمسمائة مملوك، والصلاحية أو الناصرية نسبة إلى الناصر صلاح الدين ويعد وفاة صلاح الدين سنة ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م نشبت المنازعات بين أفراد البيت الأيوبي حول تقسيم الولايات فازداد عدد المماليك الأتراك أثناء الصراع بينهم وأصبح هناك فرق جديدة من المماليك مثل العزيزية نسبة إلى العزيز ابن صلاح الدين، والعدالية نسبة إلى الملك العادل، والاشرفية نسبة إلى الأشرف موسى ابن العادل، والكاملية نسبة إلى الكامل محمد بن العادل، والصلاحية نسبة إلى الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل، وقد بلغ هؤلاء المماليك من القوة في أيام الأيوبيين ماجعلهم يتدخلون في إقامة سلطان وعزل آخر (أبو شامة: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، جزءان، تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢م، ج١، ق٢، ص٤٣٨؛ العماد الأصفهاني: الفتح القسي في الفتح القدسي، تحقيق محمد محمود صبيح، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥، ص٥٠؛ ابن واصل: مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، خمسة أجزاء، ج١، ٢، ٣، تحقيق جمال الدين الشيال، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطابع دار القلم، القاهرة (١٩٥٣، ١٩٥٧، ١٩٦٠م)، ج٤، ٥ تحقيق حسنين محمد ربيع، مطبعة دار الكتب، القاهرة (١٩٧٢، ١٩٧٧م)، ج٣، ص١١٠؛ المقرئ: الخطط، ج١، ص٩٤؛ الباز العريني: مصر في عصر الأيوبيين، الألف كتاب الأول، العدد ٢٦٩؛ أحمد مختار العبادي: قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص٧٣-٩٢، ٨١؛ نظير سعداوي: جيش مصر في أيام صلاح الدين، ط٢، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢٤، ٢؛ سعيد عاشور: الأيوبيين والمماليك في مصر والشام، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٦، ص٨٠؛ العصر المماليكي، ص٣، ٤؛ عبد العزيز محمود عبد الدايم: الرق في مصر في العصور الوسطى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٥-٢٨؛ جمال الدين سرور: دولة الملك الظاهر بيبرس في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة (د.ت) ص١٣٣-١٣٤).

(٢) تاج الدين شاهنشاه بن أيوب: منتخبات من كتاب التاريخ لصاحب حماه، وهو الذيل على كتاب سيرة صلاح الدين الأيوبي لابن شداد، دار الفرجاني، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٢٣٥.

(٣) ابن واصل: مفرج الكروب، ج٤، ص٨٩.



الملك الجواد مظفر الدين يونس^(١) البحيرة من ديار مصر^(٢) ، وتحدثت النصوص أيضاً أنه أنعم الملك الكامل محمد الفيوم على الأمير فخر الدين عثمان بن قزل أستاذ الدار بجميع ما فيها من الحواصل والأقصاب والأبقار والعدد والآلات، وكانت الولاة والمستخدمين من جهته ، وتقرر أن يخدم عليها مائتي فارس بشرط أن يحمل إلى الخزانة مالا معيناً وغللات مقررة^(٣) ، وأقطع الملك الكامل ابنه الصالح نجم الدين أيوب أمد وحصن كيفا، وحران، والرها، وديار بكر، والخابور . وأقطع الكرك والبلقاء والسلط والأغوار للملك الناصر داوود، إضافة إلى أملاكه في دمشق ، وأقطع بعلبك والبقاع وبصرى للملك الصالح اسماعيل وبعد وفاة الأمير الصلاح أبو العباس أقطع الملك الكامل ابنه صنافير بالقلوبية خاصة له ، وجعل معه أقارب والده ومماليكه ، وكان عددهم سبعة عشر نفراً^(٤) .

وفى واقع الأمر فقد ترتب على هذا النظام الإقطاعي أن وقعت قرية بأكلمها في أقطاع الأمير حيث نقل النابلسي أمثلة عديدة بمثل هذه القرى التي كانت تقع في إقليم الفيوم، مثل بلدة " قشوش"^٥ ، التي كانت تقع في إقليم الأمير شمس الدين الزكن^٦ ، والأمير صارم الدين خطبا الكبشي، وكانت عبرتها (خراجها) ألفا دينار جيشية^٧ . وكذلك "منية كربيس"^٨ التي تقع ضمن

(١)الملك الجواد، يونس بن مودود بن محمد بن أيوب الملك الجواد مظفر الدين بن العادل، خدم عند عميه الملكين الكامل والمعظم، وشارك الملك الكامل في حصاره لدمشق وعند وفاة الملك الكامل تسلم دمشق إلا أن الملك الصالح أخذها منه وعوضه عنها بسنجار، ابن شاکر الكتبي، فوات الوفيات والذيل عليها، المجلد الأول ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٩٧٣م ، ج ٤ ، ص ٣١٦ .

(٢) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٤ ، ص ٢٢٦

(٣) ابن العميد : أخبار الأيوبيين، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، (د.ت) ، ص ١٣ ؛ أنس الأحمد : التاريخ الاقتصادي للعصر المملوكي ، القاهرة، د.ت ، ص ٦٠

(٤) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ص ١٣٤ ، ١٣٥

^٥ هذه البلدة عبارة عن بلدة صغيرة علي حافة بحر الفيوم من الشرقية، تشتمل علي نخل وسور ومن قبلها وبحريها نخل وأوقاف علي مدرسة المالكية... وبحريها نخل أملاك للناس، عليها خرج لمقطعها، بينهما وبين مدينة الفيوم مشوار فرس "

النابلسي: تاريخ الفيوم وبلاده، دار الجبل، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٤٣ .

^٦ النابلسي: المصدر السابق، ص ١٤٣ . شمس الدين الزكن، لم أعثر له علي ترجمة، وربما كان تصحيحاً من الناسخ لإسم الأمير شمس الدين الذكر الكركي أحد أمراء الملك الظاهر بيبرس الذي أطلق اسمه علي خليج الذكر حيث كان له أثر في حفرة. علي مبارك: الخطط التوريفية، ح ٣، ص ١٠٤، ويؤكد ذلك أن هذا الأمير قد احتاط علي الملك الصالح نجم الدين أيوب وحمله إلي الكرك، واعتقله بها سنة ٦٣٧هـ/١٣٢٨م وهو ما يدل علي أن هذا الأمير كان له شأن في دولة بني أيوب قبل أن يصبح من أمراء الظاهر بيبرس، أي أنه كان من أصحاب الإقطاع في حياة النابلسي المتوفي بعد سنة ٦٤٢هـ/١٢٤٥ م. ابن العميد: أخبار الأيوبيين، ص ٢٥ .

^٧ منية كربيس والأخصاص المعروفة بأبي عصبية، يذكر أن معا بحكم تبعتهما لمنية كربيس، التي تقع بحري الفيوم مما يلي الغرب، وبينهما وبين الفيوم مسافة ساعة للراكب (علي تقدير النابلسي) وشربها الشتوي من خليج " فانو " ، وبها نخل وخروب وجميز، ويحف بها دويارت تين ويساتين للملاك يقومون بخراجها لمقطعها. النابلسي: المصدر السابق، ص ١٤٦ .



ضمن إقطاع الأمير الأخص علم الدين سنجر العدلاني بعبرة مبلغها ٣٥٠٠ دينار شهريا^٢، وبلدة "مسجد عائشة"^٣ التي كانت تقع في إقطاع شمس الدين الكوراني، وبلدة "بموية"^٤ من إقطاع أصحاب الأمير جمال الدين محسن الصالحي، والأمير عزيز الدولة الصالحي، والأجناد الصالحية وكانت عبرتها (٣٤١١٠) دنائير جيشية علي حكم الإقطاع^٥.

وبلدة "صنوفر"^٦ وكانت ضمن إقطاع أصحاب الأمير شهاب الدين رشيد الصغير، وعبرتها ٧٥٠ دينار (جيشية)^٧ و"غاية باجة"^٨ التي كانت تقع في إقطاع الأمير شهاب الدين رشيد الكبير وعبرتها "٦٠٠٠ دينار جيشية"^٩، وهناك ثلاث قرى أخرى ذكر النابلسي أنها واقعة في إقطاع أصحاب الأمير رشيد ولم يحدد إذا كان رشيد الكبير أو الصغير وهذه القرى الثلاث هي منية الديك، وبنى مجنون، وشماص^{١٠} وعبرتهم ٥٢٠٠ دينار جيشية^{١١}.

^١ منية كربيس والأخصاص المعروفة بأبي عصبية، يذكر أن معا بحكم تبعتهما لمنية كربيس، التي تقع بحري الفيوم مما يلي الغرب، وبينهما وبين الفيوم مسافة ساعة للراكب (علي تقدير النابلسي) وشربها الشتوي من خليج "فانو"، وبها نخل وخروب وجميز، ويحف بها دويارت تين ويساتين للملاك يقومون بخراجها لمقطعها. النابلسي: المصدر السابق، ص ١٤٦.

^٢ النابلسي: تاريخ الفيوم، ص ١٤٦.

^٣ النابلسي: تاريخ الفيوم، ص ١٦٠.

^٤ بلدة بموية عبارة عن بلدة كبيرة، بينهما وبين الفيوم مسافة ساعتين للراكب (على تقدير النابلسي) تقع غرب الفيوم وتشتمل علي بساتين وكروم وحدائق نخل وزيتون، وبها سوق ينصب يوم الخميس، وبها عطارين ودكاكين بزازين، كان يقيم بها أعيان من قضاة الفيوم أولاد حامد، وتشرب من بحر يعرف بالناحية متهدم المعالم بغير بنيان. النابلسي: تاريخ الفيوم، ص ٦٩.

^٥ النابلسي: تاريخ الفيوم، ص ٦٩.

^٦ صنوفر: عبارة عن بلدة صغيرة "من البلاد العتق" قريبة من بحر الفيوم من جهة الشرق وتشتمل علي نخل كثير وأشجار وجميز وبساتين متعددة بينهما وبين الفيوم ساعة للراكب، وتشرب من خليج البر البحري. النابلسي: تاريخ الفيوم، ص ١٢٦؛ ابن الجيعان: التحفة السنوية بأسماء البلاد المصرية، تحقيق ب. مورتيز، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٨٩٨م، ص ١٥٦.

^٧ النابلسي: تاريخ الفيوم ص ١٢٦.

^٨ غابة باجة: عبارة عن بلدة متوسطة بين الكبر والصغر، تقع قبلي مدينة الفيوم، وهي عبارة عن حارتين فبلية وبحرية، وبحر دلية يشق في وسطها من مدينة الفيوم مشوار فرس، بها نخل وسدر وسنط وصفصاف. النابلسي: تاريخ الفيوم، ص ١٣٢، ابن الجيعان: التحفة السنوية، ص ١٥٦.

^٩ النابلسي: تاريخ الفيوم، ص ١٣٢.

^{١٠} منية الديك، وبنى مجنون وشماص، ثلاث بلاد، عبارة عن معبر واحد وهي ثلاث دمن مقاربات، ومنية الديك تشتمل على نخل كثير وجميزات، وقد ذكرها ابن الجيعان، أما بنو مجنون فعبارة عن بلدة متوسطة بين الكبر والصغر تشتمل على نخل وسنط وجميز وصفصاف، وذكرها ابن الجيعان أيضا، بينما لم يذكر شماص، وهي عبارة عن بلد صغير يشتمل على جميزة واحدة ونخله، وبها نخل في الأحكار متباعد عنها، منسوب غربي المدينة والأخيرتان تابعتان لمنية الديك، وجميعهم يبعدون عن الفيوم مسافة نصف ساعة للراكب. النابلسي: المصدر السابق، ص ١٦٥؛ ابن الجيعان: التحفة السنوية، ص ١٥٣، ١٥٨.



ويتضح مما سبق أن هذه البلاد كانت تقع ضمن اقطاعات بعض الأمراء أو أصحابهم أى الجند العاملين تحت إمرتهم، أى أن ما تغله هذه البلاد كان يذهب إلى هؤلاء الأمراء وأجنادهم بعد أن تأخذ خزانة الدولة مستحقاتها منها، ويمكن تحديد ما كانت تغله هذه القرى، من خلال العرض الذى قدمه النابلسى حيث كان معظم انتاجها من النخيل والسدر والخروب والجميز والكروم والزيتون، بالإضافة إلى أشجار السنط والصفصاف^١، وكل هذه المنتجات الزراعية، كان يستفاد يستفاد من ثمارها وأخشابها، لذلك فمن الطبيعي أن يهتم بها هؤلاء المقطعين، حيث كان عليهم " رعاية شؤون الأمن في الإقطاع والعناية بالزراعة وصيانة الجسور"^٢، كما اهتموا أيضا بإنشاء بإنشاء القناطر، وكان من أهمها وأشهرها قناطر الجيزة التى أقامها الأمير بهاء الدين قراقوش الأسدي بعد أن عهد إليه السلطان صلاح الدين بالعناية بأمر القناطر والجسور^٣ وهى تعد من الأعمال العجيبة، حيث احتوت على أكثر من أربعين قنطرة^٤، وصفها ابن خلكان بأنها من الآثار الدالة على علو الهمة^٥، بينما وصفها المقرئى نقلاً عن كتاب عجائب التبيان بأنها " من الأبنية العجيبة ومن أعمال الجبارين"^٦.

وكيفما كان الأمر وحسبما أوردته المصادر فعندما قدم الملك الصالح نجم الدين أيوب إلى مصر سنة ٦٣٧هـ/١٢٤٠م ليتقلد السلطنة بها؛ ويبدو انه لاحظ ما كان يقوم به المماليك من أعمال تخريبية فى البلاد، وما يرتكبونه من فظائع فى حق العباد، بعد أن ضاقت بهم القاهرة وقلعتها، فنهبوا الأسواق، وكثرت الشكوى منهم^٧ ومن المعروف أن الملك الصالح أمر عندما تولى السلطنة، بالقبض على بعض المماليك والخدام الذين كانوا فى خدمة أبيه وأخيه، وكان من بينهم مجموعة كبيرة من الأتراك فقطع أخبازهم (رواتبهم وإقطاعاتهم) ونفى بعضهم إلى الصعيد وبلاد المغرب بعد أن أخذ أموالهم، وقتل بعضهم^٨.

كما كانت الإقطاعات أيضاً دافعاً أصيلاً من دوافع الأطماع والصراعات العسكرية، فوجد أنه فى سنة ٦٤٤هـ/١٢٤٦م، حينما وردت الأخبار تحمل الشارة بهزيمة الخوارزمية، حلفاء الأمس الذين صاروا أعداء للملك الصالح، فقد ظنوا أن السلطان إذا انتصر على عمه الملك الصالح إسماعيل، فإنه سوف يقاسمهم البلاد وينعم عليهم بالإقطاعات الواسعة؛ فلما منعهم عاثوا فساداً فى الساحل وسائر بلاد الشام، واتفقوا مع الصالح إسماعيل ضده، وحاصروا دمشق، وقطعوا عنها الميرة، فاشتد بها الغلاء، وهلك الكثيرون بسبب الجوع وتفشى الأوبئة التى استمرت لمدة ثلاثة أشهر، فخرج إليهم السلطان الصالح نجم الدين أيوب؛ وعلم الخوارزمية بتحركه من القاهرة، فرحلوا عن دمشق، ثم وقع لقاء بينهم وبين الجيش المصرى بظاهر حمص

^١ النابلسى: تاريخ الفيوم، ص ٦٩، ١٢٦، ١٣٢، ١٤٦، ١٦٥.

^٢ سعيد عاشور: الفلاح والاقطاع ص ٢١٧.

^٣ المقرئى: الخطط، ج ١، ص ١٠١؛ سعيد عاشور: مصر فى عصر الأيوبيين والمماليك، موسوعة تاريخ

مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص ٣٧٥.

^٤ المقرئى: الخطط، ج ٢، ص ١٥١؛ عبد الرحمن زكي: القاهرة، تاريخها وأثارها (٩٦٩-١٨٢٥م) من جوهر

القائد إلى الجبرتي المؤرخ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، ص ١٧٣.

^٥ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٩١.

^٦ المقرئى: الخطط، ج ٢، ص ١٥١.

^٧ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ١، ق ١، ص ٢٦٩.

^٨ ابن العميد: أخبار الأيوبيين، ص ٣٠؛ المقرئى: السلوك، ج ١، ص ٣٤٠.



فى المحرم سنة ٦٤٤هـ / ١٢٤٦م انتهى بهزيمة ساحقة للخوارزمية^(١). وجاءت البشارة بذلك إلى مصر، فزينت القاهرة ومصر وقلعة الجبل^(٢).

أما بخصوص الدولة المملوكية فمع مجيء دولة المماليك الأولى تطور النظام الإقطاعى بحيث قسمت أرض مصر إلى ٢٤ قيراطا، فاخصت قيام السلطان بأربعة قراريط، والأمراء بعشرة قراريط، والأجناد بعشرة قراريط^٣.

وفى حقيقة الأمر فقد كان واضحا قوة شوكة المماليك بعد وفاة سلطانهم الصالح، وقيامهم بقتل السلطان المعظم تورانشاه؛ ولما تسلطن المعز أيبك عقب زواجه من السلطانة شجر الدر؛ تطاول عليه المماليك البحرية، وتطلعوا للوصول إلى السلطنة، وبالطبع كانت الإقطاعات إحدى أهم الأطماع التى تطلعوا إليها فكان من يطلب منهم شيئا من الأموال والإقطاعات يأخذه، حتى أن مقدمهم فارس الدين أقطاي، أراد ثغر الإسكندرية فتحقق له ذلك؛ ولم يكتفوا بذلك، فأرادوا التخلص من المعز أيبك، واتفقوا على قتله، غير أنه علم بما يدبرونه، فبادر بالقبض على أقطاي وقتله فى ١٠ ذى القعدة ٦٥١هـ / ١٢٥٣م^٤، وقيل سنة ٥٦٥٢ / ١٢٥٤^٥.

لقد كانت الإقطاعات حاضرة دائما فى لعبة الإستقطاب ولم يقتصر توظيفها على الدولة فقط بل أدرك أداء الدولة أيضا أهمية هذا السلاح، فعلى سبيل المثال نجد أن شمس الدين البرلي الذي فر من الملك الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦هـ / ١٢٥٩ - ١٢٧٧م) فأراد المغول اجتذابه للعمل لحسابهم والتجسس لصالحهم أو محاولة الاستفادة منه ضد الدولة المملوكية السنية وقاموا بإغرائه بالإقطاعات والعطاءات لكنه رفض وصرح لهم بأنه "مملوك الملك الظاهر ولا يمكنني مفارقتة واختيار هولاكو عليه ثم سير الكتب إلى الملك الظاهر يطلب منه أمانا فسير إليه كتابا بما سأل.."^٦.

(١) سبط بن الجوزى: مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان، الجزء الثامن، فى قسمين، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، (١٣٧١هـ / ١٩٥١م)، ج ٨، ق ٢، ص ٧٥٣، ٧٦٠؛ ابن كثير: البداية والنهاية، الأجزاء من السابع إلى الرابع عشر، تحقيق أحمد بعد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٢م، ج ١٣، ص ١٩٥، ١٩١، ١٩٠؛ أبو الفدا: أبو الفدا: عماد الدين إسماعيل بن على، الملك المؤيد صاحب حماة (ت: ٧٣٢هـ / ١٣٣٢م)، المختصر فى أخبار البشر، خمسة أجزاء فى مجلد واحد، المطبعة الحسينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٥م، ج ٣، ص ٧٤-١٧٥؛ المقرئى: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٣٢٢-٣٢٤؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٣٢٤.

(٢) المقرئى: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٣٢٤.

(٣) المقرئى: السلوك، ج ١ ص ٨٨؛ سعيد عاشور: العصر المماليكى، ص ٢٨٣؛ الفلاح والإقطاع، ص ١٨؛ محمود نديم: الفن الحربى، ص ٥٨.

(٤) ابن العميد: أخبار الأيوبيين، ص ٤٢.

(٥) ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢١٠؛ المقرئى: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٣٩٠؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٢.

(٦) اليونينى: ذيل مرآة الزمان، أربعة أجزاء، مطبوعات مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، (١٩٥٤-١٩٦١م)، مج ١، ج ٢، ص ١٥٨.



أما بخصوص السلطان المنصور قلاوون، فقد قرب إليه عدد كبير من المماليك وكانت الإقطاعات بطبيعة الحال الجزاء الوفاق لشاء ولائهم فقربهم وأعطاهم الإقطاعات، كما أخذ ذراريهم ورتبهم في البحرية^١.

وعلى جانب آخر فقد شملت هذه الإقطاعات أيضاً البساتين^٢، منها على سبيل المثال بستان ابن كيسان؛ وقد حدد المقرئزي موقع هذا البستان، بجوار حوض ابن كيسان الذي عرف في زمن المقرئزي أيضاً، تجاه غيط الجرف^٣، وكان في مكان هذا البستان إلى ما قبل سنة ١٣٠٠هـ/١٧٠٠م. دار الصناعة المعروفة بصناعة مصر^٤، وإحدى مناظر الخفاء الفاطميين المعروفة بمنظرة الصناعة^٥.

كما تعامل بعض رجال السلطة بهذه السياسة وهذه الورقة الرابحة مثل سيف الدين سلار نائب السلطنة سنة ١٣٠٧هـ/١٣٠٧م فقد كان يُعقد الأموال والعطايا على آل فضل من عرب الشام،

^١ المقرئزي: السلوك، ج١، ق٢، ص٦٥٨.

^٢ وتتماس الحراج السلطانية أيضاً مع أصحاب الإقطاعات، ونظراً لأهمية هذه الحراج السلطانية، فقد صدرت أوامر السلطان بحراستها والمنع منها وحمايتها، حتى تستخدم في صناعة الأسطول، وبالرغم من شدة التحذيرات بعدم قطعها إلا لما تدعو إليه الضرورة، إلا أن ولاية الأقاليم وأصحاب الإقطاعات، قاموا بقطع أشجارها، حتى لم يبق منها بقوص شيء يذكر". انظر: ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص٣٤٤؛ صفى على محمد عبد الله: مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية عصر الفاطميين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٦٤، ومن الواضح إنهم أقدموا على ذلك من أجل بيعها والانتفاع بثمنها خاصة وأن ثمن العود الواحد منها مائة دينار. انظر: المقرئزي: الخطط، ج١، ص١١٠، وكان يقطع منها ما بين ٤٠ و٥٠ عود لكي تستخدم في الصناعة. انظر: إبراهيم النابلسي: تاريخ الفيوم وبلاده، بيروت، ١٩٧٤م، ص١١٣؛ صفى على محمد: مدن مصر الصناعية، ص١٦٥، وعادة ما كان يتم قطعها في شهر برمودة وتحمل في النيل إلى ساحل مصر لاستخدامها في صناعتها. انظر: ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص٢٥٠؛ عبد العزيز سالم: البحرية المصرية في العصر الفاطمي، دراسة في كتاب "تاريخ البحرية المصرية" مطبوعات جامعة الإسكندرية، ١٩٧٣م، ص٤٧٨؛ صفى على محمد: مدن مصر الصناعية، ص١٦٥.

^٣ غيط الجرف أو بستان الجرف على يمينة من سلك إلى مصر من طريق المراغة، وهو جار في وقف الخانقاة، التي تعرف بالواصلة بين الزقاقين وحوض ابن كيسان، ومراغة مصر المسلوك منها إلى الكبارة وباب مصر. المقرئزي: الخطط، ج١، ص٣٤٤.

^٤ صناعة مصر كانت بساحل مصر القديم، فعندما جاء الأمير محمد بن طفج الأخشيدى، حول الصناعة من موضعها بجزيرة الروضة إلى دار خديجة بنت الفتح بن خاقان زوجة أحمد بن طولون، وكان ذلك في شعبان سنة ٣٢٥هـ / ٩٣٦م، وظلت عامرة إلى ما قبل سنة ١٣٠٠هـ/١٧٠٠م ثم تحولت إلى بستان. المقرئزي: المصدر السابق ج٢ ص١٩٧.

^٥ منظرة الصناعة: كانت بالساحل القديم من مصر يجلس بها الخليفة حتى تقدم له العشاريات فيركبها ويسير للمقياس حتى بين يديه عند الوفاء، وكان بهذه الصناعة ديوان العمائر، وأنشأ المنظرة والصناعة التي كانت فيها، الوزير المأمون، ولم تنزل إلى آخر الدولة ودهلئزها به مصاطب مفروشة بالحصر العبداني، وقد خربت هذه الصناعة والمنظرة، وغرس في موضعها بستان يعرف ببستان ابن كيسان. المقرئزي: المصدر السابق ج١ ص٤٨٢.



أصحاب المنزلة العالية في دولة المماليك لأنهم يمثلون خط الدفاع الأول لهم ضد التتار، لهذا كان يضاعف لهم في إكرامهم وعطاياهم وإقطاعاتهم^١.

وتنقل لنا النصوص العديد من الأمثلة في هذا الإطار فنجد أنه في حوادث سنة ٧٦٨هـ/١٣٦٦م ، أنعم السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن قلاوون (٧٦٤-٧٧٨هـ/١٣٦٣-١٣٧٦م) على أحد الأمراء بإمرة طبخانة ، وأصبح من الأمراء أصحاب الإقطاعات، في الأعمال البهنسلاوية، وقرية دير مواس من أعمال الأشمونين ، وإحدى قرى الأعمال الأسيوطية^٢.

وكذلك حظى البعض الآخر بالإقطاعات مثل محمد بن شاه بن دنيا، جمال الدين الساقى ت ٧٧٨هـ/١٣٧٦م، وكان السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد قرره "في ديوان الممالك السلطانية بإقطاع تقيل"^٣.

وكيفما كان الأمر فقد ظل هذا النظام سائداً في عصر المماليك، حيث كان الإقطاع ينتقل من أمير إلى أمير، فكان السلطان ينعم بإقطاع أمير علي أمير آخر، مثلما حدث سنة ٨٠٢هـ/١٣٩٩م فقد أنعم السلطان "على مقبل الزمام بإقطاع الأمير بهادر الشهابي مقدم المماليك، وعلى الأمير سعد الدين صواب السعدي جنكل بإقطاع مقبل، وبإقطاع صواب على الأمير شاهين الحلبي نائب المقدم"^٤ ، ويعتبر هذا المثال على الرغم من أنه يرجع إلي العصر المملوكي الثاني إلا أن هؤلاء الأمراء كانوا على إقطاعهم في العصر المملوكي الأول، كما أن ذلك يعد دليلاً واضحاً على انتقال الإقطاع بين الأمراء ، كما يوضح ذلك مدي استفادة الأمراء من هذا النظام الإقطاعي، حيث لم يكن الإقطاع يورث مثلما كان يحدث في العصور الوسطى الأوروبية، فلم يشهد الشرق الإسلامي خلال هذه الفترة التاريخية بيوتا أو أسر اتقترنت أسماؤها بالإقطاع الواحد مثلما حدث في الغرب الأوروبي^٥.

وفي ذات السياق أيضاً نجد أن الأمير جكم (ت. ٨٠٩هـ / ١٤٠٦ م)^٦ الذي تسلطن بحلب ودمشق فأحدث فتنة أخرجت حلب وغالب البلاد الشامية وحتى يتقوى على مواجهة الدولة، قام بالاستيلاء على أوقاف الناس في حلب ودمشق وجعلها إقطاعات فرقتها على عسكره "بمثالات" كالسلاطين وعلى ما يبدو أنها صارت عدوى؛ فقد كان السلطان فرج هو الآخر من قبلهم (٨٠٨ - ٨١٥ هـ / ١٤٠٥ - ١٤١٢ م) قد أخرج غالب أوقاف الناس بالبلاد الشامية والحلبية استنادا لفتاوى تم استصدارها^٧

^١ ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ١١١؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠٥-٢٠٥.

^٢ المقرئزي: السلوك، ج ٣، ق ١، ص ١٤٤-١٤٥.

^٣ ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ٩ أجزاء في خمسة مجلدات، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة بروفيسور السيد عبد الوهاب البخارى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ج ١، ص ٢١٩-٢٢٠.

^٤ المقرئزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠١٦؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ح ٢، ص ٢١٤.

^٥ سعيد عاشور: الفلاح والإقطاع، ص ٢١٩.

^٦ هو الأمير سيف الدين جكم بن عبد الله بن عوض الظاهري، ولاءه الملك الناصر فرج نيابة حلب سنة

٨٠٨هـ/١٤٠٥م، ولقي مصرعه سنة ٨٠٩هـ/١٤٠٦م. ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج ٤، ص ٣١٣.

^٧ كرد: خطط الشام، مطبعة المفيد ومطبعة الترقى، ١٩٣٨، ج ٥، ص ١٠٥ - ١٠٦، ص ١٢٠ - ١٣٠،



وكان بعض السلاطين المماليك يقوموا بمنح الإقطاعات للأمرء في القدس الشريف فأقطع السلطان الظاهر جقمق قانباي الحمزاوي مدينة قاقون^(١) يأكلها وهو مقيم بالبيت المقدس، وسأل أن يكون بمدينة الخليل عليه السلام، فأذن له بذلك، ثم بعث إليه الظاهر جقمق بإضافة عدة جهات ومرتبات له إلى قاقون، ثم بعث يستأذن الظاهر في الحج فأذن له فيه وبعث إليه بنفقة جيدة فحج من الخليل مجردا ثم قرر في نيابة القدس سنة ١٤٤٦/٥٨٥٠م^(٢).

وبخصوص العلماء فلم يكونوا إستثناءً من عملية الإستقطاب المدفوعة بالإقطاعات فقد كانت لهم إعطيات وإقطاعات خاصة، ومنح كثيرة، يمنحها لهم السلاطين والأمرء، ومرتبات أخرى تصرف لهم من خزانة الدولة^٣، والمتأمل في رواتب القطاع الحكومي يرى أن أقلهم حظاً في تلك الرواتب هم رجال الدين والعلماء، ومع انشغال الدولة بالحروب الخارجية والفتن الداخلية، فقد تولد عن ذلك نوع من الفقر لدى الجميع وقد لحق العلماء ورجال الدين نصيبهم من ذلك الفقر، ومع انتشار الجوع والفقر في كثير من الأحيان بسبب الجذب والكوارث الطبيعية والإغارات وقطع الطريق واللصوصية والقرصنة الذين اعتدوا على البلاد والسواحل والثغور مرات ومرات فأفقروا تلك البلاد وقاموا بتخريبها كل تلك الظروف والأحوال أدت بشكل أو بآخر إلى تطلع العاملين في القطاع الحكومي ومن يصرف لهم الرواتب إلى انتظار تلك الرواتب بل والتطلع إليها والتصارع عليها أحيانا على قلتها النسبية مقارنة بمتحصلات غيرها^٤، رغم ذلك فقد كان للعلماء العاملين في المؤسسات الدينية استقلال نسبي عن رجال الدولة في رواتبهم واستحقاقاتهم المادية؛ حيث كانت الأوقاف أو الإقطاعات الموقوفة على المؤسسات الدينية هي ما توفر جل تلك الرواتب فكانت هناك استقلالية نسبية للعلماء^٥.

حل الإقطاعات والحرمان منها :

مثلما كانت الإقطاعات ورقة رابحة استخدمت كعطية أو كمكافأة وثواب استخدمت أيضاً للحرمان والعقاب، فقد قام بعض السلاطين بحل الأوقاف أو بعضها وأحيانا الممتلكات الحرة وإقطاعها في بعض الأحيان أو إعادة وقفها^٦، وربما كانت حل الإقطاعات أو مصادرتها هي شكل آخر من أشكال الإستقطاب ولكن على مستوى الطبقات الدنيا التي لم تكن راضية بحال من الأحوال عن وضعية الإقطاعات، فنجد على سبيل المثال أن الملك الناصر محمد بن قلاوون أسقط عدد كبير من الضرائب ولقد بلغ مجموع ما أسقطه الناصر محمد من ضرائب نحو أربعة عشر نوعاً^(٧)، ويبدو أن

(١) مدينة قاقون: حصن بفلسطين قرب الرملة، وقيل من عمل قيسارية من ساحل الشام. ياقوت الحموي: معجم

البلدان، خمسة أجزاء، بيروت، (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م)، ج٤، ص٢٩٩

(٢) ابن شاهين الحنفي: نيل الأمل في ذيل الدول، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت،

٢٠٠٢م، ج١، ص١٥، ١٦

^٣ كردعلي: خطط الشام، ج٤، ص٣٩.

^٤ أحمد حسين ماضي: العصبية المذهبية وآثارها في بلاد الشام عصر سلاطين المماليك، رسالة دكتوراه

غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٢٢، ص٢٨٤ والنسب تليها.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٣٥١.

(٦) محمد أمين: منشور بمنح إقطاع من عصر السلطان الغوري، ص٥ وما بعدها، مستخرج من المجلة التاريخية

المصرية المجلدان الثامن والعشرون والتاسع والعشرون، ١٩٨١ - ١٩٨٢م؛ انظر سنة ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م المقريزي

: السلوك، ج٦، ص٣٣٣.

(٧) على إبراهيم حسن: دراسات في تاريخ المماليك، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٤، ص٤٢٤.



أن لإسقاط تلك الضرائب أكبر الأثر في نفوس المصريين وأحوالهم مما جعل المؤرخين يثنون على الناصر محمد بن قلاوون ويشيدون به، وأشاد به كل من المقرئزي وأبو المحاسن^(١)، وما يعنينا في هذا الصدد أنه لم يكتف بهذا فقد عمل على تخفيف الظلم، فإذا به يأمر بأن يقلل من إقطاع الجند من عشرة آلاف درهم إلى ثلاثة آلاف درهم والأمراء من أربعين ألف إلى عشرة آلاف وكان الناس منه في أنواع من الشدائد لكثرة المغارم والعسف والظلم فإن أمراءها كان يدور على نواتيه المراكب والكيالين والركاب وكان المقرر على كل أردب درهمين ويلحقه نصف درهم آخر، سوى ما كان يذهب وكان كل ذلك في ساحل الغلة^(٢)

وفى واقع الأمر فقد حدث خلل في النظام الإقطاعي بشكل عام فنتيجة تولي سلاطين صغاراً لم يتمرسوا على الحكم والإدارة، انعكس سلباً على الأوضاع بالدولة بالإضافة إلى مبالغة هؤلاء السلاطين في الطرف واللهو وأخذ الرشوة والبراطيل مما كان له أكبر الأثر في الإضرار بأوضاع الدولة وحدوث الفساد فيها مثلما حدث مع السلطان الملك الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون الذي شاع عنه أنه قد انشغل بالنساء والمطربين^(٣)، فلم يهتم بتدبير أمور الدولة ولم يع بأمرها وكان وكان جل اهتمامه فقط بالنساء والمطربين، وفي المقابل يأخذ البراطيل مقابل تولية أشخاص أو أفراد غير مناسبين في أماكن لا يصلحوا لها، فأصبح طلب الإقطاعات بالمال، وطلب المناصب بالمال^(٤). بالمال^(٤). هذا عن الأسباب التي أدت لحدوث تلك الأزمات الاقتصادية، وهناك أيضاً أسباب أخرى لحدوث تلك الأزمات.

كما كان الحرمان من الإقطاع أو مصادرته يخضع في بعض الأحيان لقرارات إدارية فقد وجد أن أحد القرارات الإدارية المتعلقة بالإقطاع يقوم على حرمان الأمير من إقطاعه فور خروجه من الخدمة (الوظيفة) لتنتقل إلى من يعمل في تلك الوظيفة^(٥)، فأدى ذلك الأمر إلى سعي أمراء المماليك إلى إنشاء المنشآت الدينية والاجتماعية ثم يقومون بتنظيم الأوقاف عليها بهدف حماية أملاكهم وتأمين أموالهم من المصادرات وبذلك يضمنون مورداً اقتصادياً ثابتاً من ريعها لهم ولأولادهم^(٦)، ولكن ذلك لم يُشكل قاعدة ثابتة طيلة العصر المملوكي فنجد على سبيل المثال هذا النص المتعلق بالأشرف قايتباي بقوله " وعاش عمره في شهامة وعز، وكان عليه وقار وسكينة، مهاب الشكل في العيون، جميل الهيئة، مجللاً في موكبه، كفوفاً للسلطنة، وافر العقل، سديد الرأي، عارفاً بأحوال المملكة، يضع الأشياء في محلها، ولم يكن عجولاً في الأمور، بطيء العزل لأرباب الوظائف، يتروى في الأمور أياماً قبل وقوعها، وكان لا يخرج إقطاع أحد من الجند إلا بعد وفاته، ويرسل يكشف عليه وهو ميت حتى يصدق بموته"^(٧)

وحسبما ذكر أحد الباحثين طبيعة النظام الإقطاعي المملوكي أدت إلى تعاون الأمراء المماليك وموظفي الإدارة الحكومية على استنزاف جموع الشعب المصري في جميع القطاعات الاقتصادية، لذلك كان موظفي أهل الذمة في الدولة في مواجهة دائمة مع المسلمين، متوسلين

(١) إبراهيم حسن: دراسات في تاريخ المماليك، ص ٤٢٦.

(٢) ابن تغري بردي: النجوم، ج ٩، ص ٤٥.

(٣) المقرئزي: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦١٨.

(٤) المقرئزي: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦٩٦.

(٥) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ، دراسة تاريخية، دار النهضة بالقاهرة، ط ١، ١٩٨٠ م، ص ٧٢.

(٦) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ص ٧٢.

(٧) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٢٥.



كل أنواع الظلم لاستخراج أموال المماليك منهم، فأصبحوا لديهم رمزا للظلم والقهر والفقر والعوز

وفى الأخير فإن هذا النظام الإقطاعي كما كانت له آثار إيجابية للسلطين فى الواقع السياسى فإنها أثرت بشكل كبير على زيادة أحوال افقراء فقراً ، وساهمت فى إزكاء الهيئات الشعبية التى كان مردها إلى المظالم المختلفة التى اقترن بها حكم المماليك ، ويكمن السبب الحقيقى فى الوضع الاجتماعى الذى انحدرت إليه الطبقات الدنيا فى ظل المجتمع الإقطاعى الذى تضمن كل أنواع العسف والقهر لهذه الطبقات، وترجع الأسباب المباشرة إلى كثرة الغلاء والقحط الذى كثيراً ما تتعرض له هذه الطبقات الفقيرة الكادحة^(١) .

(١) ايهاب محمد رزق : ايهاب محمد رزق : تاريخ العلاقات الدينية والمذهبية بين فئات المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ٢٠٢١ ، ص ٣٢١ والتى تليها .

(٢) المقرئى : إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق بدر الدين السباعى ، دار ابن الوليد ، حمص، (د.ت) ، ص ٤١ .



قائمة المصادر والمراجع

أولاً المصادر العربية المطبوعة :

الأصفهاني: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الكاتب (ت: ٥٩٧هـ / ١٢٠١م) ، الفتح القسى فى الفتح القدسى، تحقيق محمد محمود صبيح، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٦٥م.

البلوى: أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمير بن محفوظ (ت: بعد نيف وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة / ق ١٠م) ، سيرة أحمد بن طولون، تحقيق محمد كرد على ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩م.

ابن الجوزى: شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزواغلى التركى الشهير بسبب بن الجوزى (ت: ٦٥٤هـ / ١٢٥٦م) ، مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان ، الجزء الثامن ، فى قسمين، حيدر آباد الدكن، الهند ، الطبعة الأولى ، (١٣٧١هـ / ١٩٥١م).

ابن الجيعان: شرف الدين يحيى بن المقر بن الجيعان (ق ٩هـ / ١٥م) ، التحفة السننية بأسماء البلاد المصرية ، تحقيق ب. مورتيز ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة، ١٨٩٨م.

الخوارزمى " أبو عبد الله محمد بن موسى" ت بعد عام (٥٢٣٢ / ٨٤٦م) ، مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبيارى، ط٢، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٨٩م.
ابن العميد: المكين جرجس بن العميد أبى الياسر بن أبى المكارم بن أبى الطيب (ت: ٦٧٢هـ / ١٢٧٤م) ، أخبار الأيوبيين، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، (د.ت).

ابن إياس: محمد بن احمد بن إياس الحنفى (ت: ٩٣٠هـ / ١٥٢٤م) ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى ، خمسة أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهر، (١٩٨٤-١٩٨٢١م).

ابن أيبك: أبو بكر عبد الله الدوادارى (ت: ٧٣٢هـ / ١٣٣٢م) ، كنز الدرر وجامع الغرر، الأجزاء ، ٧، ٨، ٩ ، الجزء السابع: الدر المطلوب فى أخبار ملوك بنى أيوب " تحقيق سعيد عاشور ، مطبوعات المعهد الألمانى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٧٢م.
الجزء الثامن: الدرّة الذكيّة فى أخبار الدولة التركية" ، تحقيق أولرخ هارمان، مطبوعات المعهد الألمانى للآثار الشرقية، القاهرة ، ١٩٧١م.

تاج الدين شاهنشاه بن أيوب صاحب حماه ، منتخبات من كتاب التاريخ لصاحب حماه ، وهو الذيل على كتاب سيرة صلاح الدين الأيوبي لابن شداد، دار الفرغانى ، القاهرة ، ١٩٨٨م.

ابن حجر: القاضى شهاب الدين أحمد بن على الحافظ العسقلانى (ت: ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م).
الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة، خمسة أجزاء ، طبعة دار الجيل ، بيروت (د.ت).

إنباء الغمر بأبناء العمر فى التاريخ ، ٩ أجزاء فى خمسة مجلدات ، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة بروفيسور السيد عبد الوهاب البخارى، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية،(١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

الرازى: محمد بن أبو بكر بن عبد القادر (ت: بعد سنة ٦٦٦هـ / ١٢٦٨م) ، مختار الصحاح، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .



السبكي: تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت: ١٣٦٩هـ/١٣٦٩م)، معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق محمد علي النجار وآخرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

أبو شامة: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان المقدسي (ت: ٦٦٥هـ/١٢٦٧م)، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، جزءان، تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢م.

ابن شاهين الحنفي: (زين الدين عبد الباسط بن خليل بن شاهين) ت ٩٢٠هـ / ١٥١٤م

نيل الأمل في ذيل الدول، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م. أبو الفدا: عماد الدين إسماعيل بن علي، الملك المؤيد صاحب حماة (ت: ٧٣٢هـ/١٣٣٢م)، المختصر في أخبار البشر، خمسة أجزاء في مجلد واحد، المطبعة الحسينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٥م.

ابن فضل الله العمري: شهاب الدين أحمد (ت: ٧٤٢هـ/١٣٤١م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، الجزء الأول نشر أحمد زكي، دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٤م.

القلقشندي: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (٨٢١هـ/١٤١٨م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ جزء، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ومذيلة بتصويبات واستدراكات وفهارس تفصيلية مع دراسة وافية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، مع مراعاة أن الأجزاء الأول والثاني والثالث، تحقيق محمد حسين شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

الكتبي: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر (ت: ٧٦٤هـ/١٣٦٣م)، فوات الوفيات والذيل عليها، المجلد الأول، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٧٣م.

ابن كثير: أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ/١٣٧٢م)، البداية والنهاية، الأجزاء من السابع إلى الرابع عشر، تحقيق أحمد بعد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٢م.

ابن كنان " محمد بن عيسى بن محمود" ت (١١٥٣هـ / ١٧٤٠م) ، حقائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق: عباس صباغ، دار النفائس، بيروت، ١٩٩١.

الماوردي " أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب" ت (٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، مكتبة ابن فتيبة الكويت، ١٩٨٩م.

المقريزي: تقى الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر (ت: ٨٤٥هـ/١٤٤١م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت).

إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق بدر الدين السباعي، دار ابن الوليد، حمص، (د.ت).

السلوك لمعرفة دول الملوك، أربعة أجزاء في ١٢ قسم، الجزءان الأول والثاني تحقيق محمد مصطفى زيادة (دكتور)، والجزءان الثالث والرابع تحقيق سعيد عاشور (دكتور)، بإشراف لجنة التأليف والترجمة والنشر ثم مركز وتحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنوات (١٩٣٤ - ١٩٧٣م).

ابن ممتي: الأسعد بن المهذب بن أبو مليح ممتي (ت: ٦٠٦هـ / ١٢٠٩م)، قوانين الدواوين، جمعة وحققه عزيز سوربال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م.



ابن منكلي: محمد بن منكلي الناصري (ت: ٧٦٤هـ/١٣٦٣م) ، الأحكام الملوكية والضوابط الناموسية في فن القتال في البحر، تحقيق عبدالعزيز محمود عبد الدايم، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة القاهرة، ١٩٧٥م.

النابلسي: أبو عثمان ابراهيم الشافعي (كان حيا سنة ٦٤٣هـ/١٢٤٥م) ، تاريخ الفيوم وبلاده، طبعة دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٤م.

النويري: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت: ٧٣٣هـ/١٣٣٣م).
نهاية الأرب في فنون الأدب ، الجزء الأول ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الجزء ٢٦ ، تحقيق محمد فوزي العنتيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)؛ الجزء ٢٧ ، تحقيق سعيد عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م) ؛ الجزء ٢٨ ، تحقيق محمد أمين ومحمد حلمي محمد احمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م) ؛ الجزء ٢٩ ، تحقيق محمد ضياء الدين الرئيس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) ؛ الجزء ٣٠ ، تحقيق محمد بعد الهادي شعيرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤١٠هـ/١٩٩٠م) ؛ الجزء ٣١ ، تحقيق الباز العريني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

ابن واصل: جمال الدين محمد بن سالم ، الشافعي (ت: ٦٩٧هـ/١٢٩٨م) ، مفرج الكروب في أخبار بنى أيوب ، خمسة أجزاء ، ج ١ ، ٢ ، ٣ ، تحقيق جمال الدين الشيال ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مطابع دار القلم ، القاهرة (١٩٥٣ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٠م) ، ج ٤ ، ٥ تحقيق حسنين محمد ربيع، مطبعة دار الكتب ، القاهرة (١٩٧٢ ، ١٩٧٧م).

ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت: ٦٢٧هـ/١٢٢٩م) ، معجم البلدان ، خمسة أجزاء ، بيروت ، (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م).

اليونيني: قطب الدين أبو الفتح موسى بن احمد بن قطب الدين البعلبكي الحلبي (ت: ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م) ، ذيل مرآة الزمان، أربعة أجزاء ، مطبوعات مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند، الطبعة الأولى ، (١٩٥٤-١٩٦١م).

ثانياً : المراجع العربية :

إبراهيم طرخان: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨.

أحمد مختار العبادي : قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٢م.

أنس الأحمد : التاريخ الاقتصادي للعصر المملوكي ، القاهرة، د.ت.
أنطوان خليل ضومط : الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠.

جمال الدين سرور : دولة الملك الظاهر بيبرس في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).

سعيد عاشور: الأيوبيين والمماليك في مصر والشام ، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٦.

مصر في عصر الأيوبيين والمماليك، موسوعة تاريخ مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م .

السيد الباز العريني: المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧م ، مصر في عصر الأيوبيين ، ألف كتاب الأول ، العدد ٢٦٩ ، القاهرة ، ١٩٦٠م.

سيدة كاشف: مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية الدولة الإخشيدية ، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .



صفي على محمد عبد الله : مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية عصر الفاطميين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.

عادل عبد الحافظ : نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

عبد الرحمن زكي : القاهرة، تاريخها وآثارها (٩٦٩-١٨٢٥م) من جوهر القائد إلى الجبرتي المؤرخ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.

عبد العزيز محمود عبد الدايم: الحيل في حروب دولة المماليك، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٣م الرق في مصر في العصور الوسطى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، ١٩٨٣.

عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، جزآن ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٧٣م.

على إبراهيم حسن: دراسات في تاريخ المماليك ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ .
على مبارك: الخط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الأجزاء من ١ : ١٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٠ - ١٩٨٧م) والأجزاء من ١٤-٢٠ ، طبعة بولاق ، ١٣٠٦هـ .

كرد علي: خطط الشام، مطبعة المفيد ومطبعة الترقى ، ١٩٣٨ .
محمد قنديل البقلي : التعريف بمصطلحات صبح الأعشى للقلقشندي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠.

محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ٦٤٨-٩٢٣هـ، دراسة تاريخية، دار النهضة بالقاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

محمد محمود أدريس : تاريخ الحضارة الإسلامية ، العصر الفاطمي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، ١٩٨٦م.

محمود نديم أحمد فهيم (عميد أ.ح): الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي البحري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م.

نظير سعداوى: جيش مصر في أيام صلاح الدين ، ط٢، مكتبة النهضة ، القاهرة، ١٩٥٩ .
ثالثاً : المصادر والمراجع المترجمة :

أشتور: التاريخ الإقتصادي، ترجمة : عبد الهادي عبلة ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٩٨٥ .
وليم الصوري: (ت:٥٨١هـ / ١١٨٥م) : الحروب الصليبية ، أربعة أجزاء ، ترجمة حسن حبشي الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩١-١٩٩٥م).

رابعاً : الدراسات والبحوث :

البيومي إسماعيل: إقليم البحيرة في الروك الصلاحي والروك الناصري كما ورد في قوانين الدواوين والتحفة السنية، بحث منشور بمجلة الإنسانيات، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، فرع دمنهور، العدد ١٤ ، ٢٠٠٣.

سعيد عاشور : الفلاح والإقطاع في عصر الأيوبيين والمماليك، بحث ندوة الأرض الفلاح في مصر علي مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ .
السيد الباز العريني: الفارس المملوكي ، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية التاريخية ، العدد ٥ ، سنة ١٩٥٦ .

السيد عبد العزيز سالم : البحرية المصرية في العصر الفاطمي ، دراسة في كتاب " تاريخ البحرية المصرية " مطبوعات جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٣م.

عبد الكريم عبده حتامله: نظام الأراضي في المجتمعات الإسلامية. مجلة الدارة، العدد الرابع السنة ١٩ ، ١٤١٤هـ .



محمد أمين : منشور بمنح إقطاع من عصر السلطان الغوري، مستخرج من المجلة التاريخية المصرية المجلدان الثامن والعشرون والتاسع والعشرون، ١٩٨١ - ١٩٨٢م.

خامساً : الرسائل العلمية :

أحمد حسين ماضى : العصبية المذهبية وأثارها فى فى بلاد الشام صر سلاطين المماليك ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ٢٠٢٢ .
ايهاب محمد رزق : تاريخ العلاقات الدينية والمذهبية بين فئات المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ٢٠٢١ .



**Feudalism and the mechanisms of political polarizationA
reading of the authority's position regarding the granting of
fiefs in the Ayyubid and Mamluk eras**

By

Dr. Mustafa Ali Ibrahim Dowidar

PhD in Islamic History, Faculty of Arts, Tanta University

Abstract:

The feudal system comes as one of the most prominent socio-economic systems in which societal problems were touched with economic issues, and in the background of this there are political influences. This system had the greatest impact during the study period. Thus, he cuts off a piece of land, and cut it off if he is asked to cut it off, and a piece of land is cut off from The land of the Kharaj, of course, the Mamluk sultans employed the fiefdoms for political polarization and, or gaining loyalty or at other times the purchase of receivables. One of the most important reasons for feudalism was what historians mentioned, that the fiefdoms were usually distributed upon the arrival of the Sultan to the throne, This was to attract a large number of Mamluks to his side, or to avoid internal strife, as well as when One of the princes manages the kingdom due to the young age of the sultan, in addition to the dissolution of feudalism due to the death of al-Maqtāa, and in the end, this feudal system also had positive effects for the sultans in the political reality, as it greatly affected the increase in the



conditions of the poor in poverty, and contributed to fueling the popular donations that were due To the various grievances with which the rule of the Mamluks was associated, lies the reason The real social situation to which the lower classes descended under the feudal society, which included all kinds of abuse and oppression of these classes, and the direct causes are due to the high prices and drought that these poor toiling classes are often exposed to.

Keywords: Feudalism, power, the Ayyubids and the Mamluks.